المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

الأمانة العامة للحكومة

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2022

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 3
1. تقديم موجز للاستراتيجية 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022 9
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022 حسب البرامج 11
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 12
5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 14
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 17
الجزء الثاني : تقديم البرامج 18
برنامج 121 : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة 19
1. مسؤول البرنامج 19
2. المتدخلين في القيادة 19
3. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 19
الجزء الثالث : محددات النفقات 24
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 25
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية 25
ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع 27
ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان 27
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية 28

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تقوم الأمانة العامة للحكومة بدور محوري في ضمان حسن سير العمل الحكومي وتنسيق النشاط التشريعي والتنظيمي للحكومة، بحكم تواجدها في ملتقى جميع مؤسسات الدولة.

وفي هذا الإطار، فقد عهد اليها، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، بما يلي :

القيام، من الوجهة القانونية، بدراسة جميع مشاريع القوانين والأنظمة للتحقق من مطابقتها لأحكام الدستور، وعدم منافاتها للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

- القيام، إن اقتضى الأمر ذلك، بإعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي لا تدخل في اختصاص قطاع وزاري معين؛
- القيام، من الوجهة القانونية، ببحث الفتاوى التي يطلبها رئيس الحكومة أو السلطات الحكومية وسائر الإدارات العمومية إلى الأمين العام للحكومة؛
- إنجاز الترجمة الرسمية للنصوص التشريعية والتنظيمية؛
- القيام، باتصال مع القطاعات الوزارية المعنية، بتدوين النصوص التشريعية والتنظيمية والعمل على تحيينها وتبسيطها قصد جعلها في متناول العموم؛
- القيام بالدراسات والأبحاث القانونية المتصلة بمختلف مجالات العمل التشريعي؛
- توزيع مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المعروضة على مسطرة المصادقة أو الانضمام إليها، على أعضاء الحكومة، قبل عرضها على مجلس الحكومة للتداول في شأنها؛
- إعداد جدول أعمال مجلس الحكومة وعرضه على رئيس الحكومة قصد الموافقة عليه؛
- إعداد بيان عن مداولات كل من المجلس الحكومي والمجلس الوزاري؛
- الاقتراح على رئيس الحكومة إخضاع كل مشروع قانون لدراسة الأثر، سواء قبل إعداده أو بعد ذلك؛
- إعداد دليل للمساطر التشريعية والتنظيمية؛
- تنسيق دراسة مقترحات القوانين المقدمة من طرف أعضاء البرلمان، والمشاركة في عضوية اللجنة التقنية لتتبع المبادرات التشريعية لأعضاء البرلمان؛
- نشر النصوص القانونية بالجريدة الرسمية مع الحرص على احترام الآجال الدستورية المحددة للنشر؛
- تقديم الاستشارات القانونية المتعلقة باتفاقيات القروض واتفاقيات ضمان القروض، بطلب من الحكومة، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية؛
- إعداد وثائق الانضمام أو المصادقة، حسب كل حالة على حدة، على الاتفاقيات الدولية التي تبرمها المملكة المغربية؛

- إعداد المذكرات القانونية المتعلقة بالطعون الدستورية التي تقدمها الحكومة بخصوص عدم دستورية بعض المشاريع أو مقترحات القوانين التي يوافق عليها البرلمان، وكذا إعداد مذكرات جواب الحكومة المتعلقة بالطعون الدستورية التي يقدمها أعضاء البرلمان.

وعلاوة على ذلك، تقوم الأمانة العامة للحكومة، بالمهام التالية:

في مجال الجمعيات: السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية التي تضبط، بوجه عام، الحق في تأسيس الجمعيات، وكذا التماس الاحسان العمومي من لدن الجمعيات،

في مجال مزاولة المهن المنظمة: السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية التي تضبط مزاولة المهن المنظمة التي تدخل في مجال اختصاص الأمانة العامة للحكومة وتنظيم الهيئات المهنية المتعلقة بها؛

في مجال النشر بالجريدة الرسمية: تتولى مديرية المطبعة الرسمية مهمة طبع الجريدة الرسمية للمملكة وتنفيذ جميع أعمال الطبع لحساب الإدارات العمومية.

كما تشرف الأمانة العامة للحكومة على اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية التي تقوم بمهام الاستشارة والمساعدة والدراسة وفحص كل مسألة تم عرضها عليها في مجال الطلبيات العمومية، من طرف مصالح الدولة والمؤسسات العمومية وأي شخص اعتباري آخر من أشخاص القانون العام، وتدرس الشكايات الواردة عليها من طرف كل شخص ذاتي أو اعتباري من أشخاص القانون الخاص يشارك في طلبية عمومية إما بصفة متنافس أو نائل الصفقة أو صاحب الصفقة، وكذا تقوم بتنسيق أعمال التكوين الأولي والمستمر في مجال الطلبيات العمومية وتوحيد برامج التكوين لفائدة موظفي المصالح المكلفة بتدبير الطلبيات العمومية بالإدارات العمومية.

ونظرا للدينامية التي عرفتها بلادنا خلال العقدين الأخيرين بفعل اعتماد سياسات عمومية وقطاعية مهيكلة واطلاق مجموعة من الأوراش التنموية الكبرى ، فقد عرفت الأدوار التي تقوم بها الأمانة العامة للحكومة تطورا مستمرا ، لا سيما في مجال التشريع الذي يعتبر اداة فاعلة في إنجاح هذه الدينامية، الأمر الذي فرض عليها تحديث آليات اشتغالها، وتقوية مبادراتها في مختلف المجالات التي تدخل في اختصاصاتها.

و في هذا الاطار، ولبلوغ الغايات المرجوة خلال السنوات الثلاثة القادمة ، أعدت الأمانة العامة للحكومة تصورا شاملا يرتكز على ثلاث محاور استراتيجية، نستعرضها كالتالي:

1. تعزيز الأمن القانوني:

يهدف الأمن القانوني أساسا إلى تعزيز حقوق الأفراد والجماعات و حمايتهم من التداعيات السلبية الناتجة عن تعقيدات المنظومة التشريعية وكذا المتغيرات القانونية المتسارعة وما قد ينجم عن ذلك من ثغرات قانونية وغياب الدقة والوضوح، الذي قد يعتري النصوص التشريعية والتنظيمية إبان تنزيلها وتطبيقها.

إن إدراج مجموعة من الإصلاحات القانونية أصبح ضرورة ملحة أمام تضخم الإنتاج التشريعي والتنظيمي لتلبية احتياجات المجتمع المتزايدة بشكل متسارع ووجود أوراش مفتوحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى فإن الترسانة القانونية الحالية تضم مجموعة من النصوص التي صدرت في عهد الحماية وباتت غير مسايرة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما أن المغرب أصبح ملزما بملاءمة تشريعاته مع التشريعات الدولية الملزمة له عن طريق الاتفاقيات الدولية المصادق عليها .

وتندرج مشاريع إصلاح المنظومة القانونية كذلك ضمن الاجراءات التي يبدلها المغرب لمواجهة الإكراهات الدولية التي تهدده بإدراجه ضمن قوائم الدول التي تعتبر تشريعاتها غير مستجيبة للمعايير الدولية المتفق عليها بالنسبة لمجالات معينة ولاسيما ما يتعلق بمحاربة الإرهاب وغسل وتهريب الأموال والتدابير الجبائية الملحقة للضرر.

ومن هذا المنطلق، يأتي حرص الأمانة العامة للحكومة على تجويد المنظومة القانونية الوطنية وتيسير الولوج إليها بهدف عقلنة الانتاج القانوني وتحسين مقروئيته من طرف المرتفق وكذا من لدن مختصي القانون، عبر:

- **مراجعة التشريعات القائمة وتحيينها:**

من أجل جعل المنظومة القانونية الوطنية مسايرة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وللسياسات العمومية الأفقية والقطاعية، سيتم العمل على مراجعة التشريعات القائمة ذات الأولوية والعمل على تحيينها بالتنسيق مع القطاعات المعنية بها وفق برنامج متعدد السنوات.

- **تعزيز اليقظة القانونية:**

نظرا لما تكتسيه اليقظة القانونية من أهمية في تعزيز الأمن القانوني، كأداة لتتبع التحولات والتغيرات التي يعرفها الواقع القانوني السائد، وذلك عبر رصد تطور التشريعات الوطنية والمقارنة والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية، ستعمل الأمانة العامة للحكومة على تعزيز قدراتها في هذا الميدان، وذلك عبر تكوين مواردها البشرية لهذا الغرض، وكذا إرساء نظام معلوماتي حديث سيمكن بصفة منتظمة من إصدار نشرات يقظة ذات جودة عالية.

- **تطوير النشر الالكتروني لأعداد الجريدة الرسمية :**

وعيا منها بما يكتسيه نشر القواعد القانونية وتيسير الولوج إليها من أهمية، ستواصل الأمانة العامة للحكومة مجهوداتها في توسيع نطاق العمل بالتكنولوجيا الحديثة ، وذلك عبر تطوير النشر الالكتروني لأعداد الجريدة الرسمية.

2. تحسين حكامة الطلبيات العمومية:

وضعت اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية ضمن أولوياتها الاستراتيجية جعل الصفقات العمومية آلية من آليات دعم تنافسية الاقتصاد الوطني، وإدراج البعدين الاقتصادي والتدبيري في صلب وظيفة الشراء العمومي عوض الاقتصار على الجانب المسطري، وذلك من أجل ترشيد النفقات العمومية وتعزيز نجاعة القطاع العمومي. ويرتكز هذا المحور الاستراتيجي بالأساس على :

- **تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي للطلبيات العمومية:**

ستعمل اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية بتنسيق مع شركائها على تقييم منظومة الطلبيات العمومية من خلال كافة أبعادها (القانونية والتدبيرية والمالية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية) بهدف تعميق تشخيص واقع الطلبيات العمومية في ضوء الممارسات الفضلى المعمول بها وطنيا ودوليا، وذلك من أجل وضع خطة طريق لإصلاح المنظومة القانونية المؤطرة للطلبيات العمومية.

- **ضبط نفقات الإدارة وترشيد حاجياتها عن طريق تأهيل المشترين العموميين واعداد الدلائل المرجعية للشراء العمومي :**

ستسعى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية في هذا الصدد إلى وضع برامج تسمح للإدارات بالتحديد الدقيق لاحتياجاتها وكذا إلى اعداد الدلائل المرجعية المتطلبة لضمان نجاعة الشراء العمومي وفعالية النفقة العمومية شراء فعال.

ووعيا منها بأهمية العامل البشري في تطوير وتحديث منظومة الطلبيات العمومية، فقد وضعت اللجنة ضمن أولوياتها مسألة تأهيل المشترين العموميين في افق بلوغ درجة الاحترافية ، مما سيمكنهم من الالمام بجميع الأبعاد المرتبطة بالشراء العمومي، عبر التكوين والتكوين المستمر ، بشراكة مع الجامعات والمدارس و المعاهد العليا.

3 . تطوير الإدارة وتحسين جودة الخدمات:

تسعى الأمانة العامة للحكومة خلال السنوات القادمة إلى تطوير عملها ومناهج اشتغالها، في إطار من الانفتاح على محيطها المؤسسي. ومن هذ المنطلق، تم اعتماد المحور الثالث والأخير المتعلق بتطوير الإدارة وتحسين جودة الخدمات. ويرتكز هذا المحور الاستراتيجي بالأساس على :

- **تبسيط ونزع الطابع المادي عن المساطر ذات الأولوية:**

نظرا للأهمية التي توليها الأمانة العامة للحكومة للتطوير المستمر لجودة الخدمات التي تقدمها للمرتفقين وشركائها المؤسساتيين، فإنها ستواصل عملها على تنفيذ مشروع الرقمنة، الذي يشكل اليوم رافعة حقيقية لتطوير الإدارة، وذلك عبر اعتماد نظام معلوماتي سيمكن من تقليص الآجال وتبسيط المساطر ذات الأولوية خصوصا في مجال المهن المنظمة والجمعيات، وكذا إعداد أو مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

- **تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية:**

تتوفر الأمانة العامة للحكومة على رأسمال بشري مهم ومتنوع من حيث الكفاءات، وستعمل على مواصلة تطوير وتثمين هذا الرأسمال البشري من خلال تحديث منظومة تدبير الموارد البشرية، عبر اعتماد التدبير التوقعي للموظفين، وإعداد الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، وكذا إعداد برامج التكوين لتعزيز قدرات الموظفين.

- **حفظ وتثمين الأرشيف:**

تتوفر الأمانة العامة للحكومة على رصيد وإرث قانوني بالغ الاهمية، إذ هناك نصوص قانونية توثق وتؤرخ لمختلف الحقب التي مرت منها مملكتنا، وكذا على أرشيف مهم بكل من مديرية المهن المنظمة ومديرية الجمعيات. لذا ستعمل الأمانة العامة للحكومة على وضع مشروع خاص برقمنته وتثمينه.

- **عصرنة الجريدة الرسمية :**

تطلع الأمانة العامة للحكومة إلى توفير كل الوسائل الكفيلة لضمان استمرارية مسلسل عصرنة المطبعة الرسمية، وذلك من أجل تطوير أدائها في مجال الطباعة والنشر، من خلال مسايرة آخر التطورات التكنولوجية والتقنية في هذين المجالين، وكذا من أجل تعزيز قدراتها التسويقية عبر استعمال وسائل التسويق الإلكتروني لعرض منشوراتها للبيع.

ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2021)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2022)	% مشروع قانون المالية لسنة 2022/ قانون المالية للسنة 2021
الموظفون	85 904 000	92 878 000	8,12
المعدات والنفقات المختلفة	17 649 000	26 371 000	49,42
الاستثمار	3 228 000	14 688 000	355,02
المجموع	106 781 000	133 937 000	25,43

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2022
	مشروع قانون المالية للسنة 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	92 878 000					
المعدات والنفقات المختلفة	26 371 000	24 000 000	-			
الاستثمار	14 688 000	-	-			
المجموع	133 937 000	24 000 000	-	-	-	157 937 000

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

• **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :**

- مديرية المطبعة الرسمية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2021)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2022)			% مشروع قانون المالية للسنة 2022 / قانون المالية للسنة 2021
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	106 781 000	92 878 000	26 371 000	14 688 000	25,43
المجموع	106 781 000	92 878 000	26 371 000	14 688 000	25,43

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2022
	مشروع قانون المالية للسنة 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	
تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	133 937 000	24 000 000	-	-	-	157 937 000
المجموع	133 937 000	24 000 000	-	-	-	157 937 000

Royaume du Maroc ★ Ministère de l'Economie et des Finances ★ Direction du Budget

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 121 : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	3 700 000	600 000	4 300 000
إعلان التفاهم بين الأمانة العامة للحكومة المغربية ونظيرتها الفرنسية	300 000	-	300 000
التوأمة المؤسساتية بين الأمانة العامة للحكومة المغربية ونظيرتها في الإتحاد الأوروبي	300 000	-	300 000
المواكبة التقنية من لدن SIGMA لمشاريع نشر القانون والولوج إليه	300 000	-	300 000
تنميط مشاريع البناء المتكررة	700 000	-	700 000
الرفع من قدرات المشترين العموميين	200 000	-	200 000
اليقظة و الذكاء القانونيين	-	1 400 000	1 400 000
تطوير وتعزيز أمن نظام المعلومات	-	6 000 000	6 000 000
دعم و قيادةالمهام	19 822 517	-	19 822 517
مساعدة للأعمال الإجتماعية	760 000	-	760 000

تكوين	288 483	-	288 483
توسيع وتجهيز مقر الكتابة العامة للحكومة	-	6 688 000	6 688 000

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 6: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023, 2022) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات الأولية 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024
نفقات الموظفين	85 904 000	91 389 000	92 878 000	93 848 000	93 709 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	17 649 000	17 649 000	26 371 000	26 371 000	26 371 000
نفقات الاستثمار	3 228 000	3 228 000	14 688 000	14 688 000	14 688 000
المجموع	106 781 000	112 266 000	133 937 000	134 907 000	134 768 000

- جدول 7 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023,2022) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات الأولية 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	20 000 000	20 000 000	24 000 000	24 000 000	24 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-

- جدول 8 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023,2022) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات الأولية 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024

تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة					
الميزانية العامة	106 781 000	112 266 000	133 937 000	134 907 000	134 768 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	20 000 000	20 000 000	24 000 000	24 000 000	24 000 000

جدول 9 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023,2022) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات الأولية 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024
تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة					
دعم المهام	4 500 000	4 500 000	4 300 000	4 300 000	4 300 000
إعلان التفاهم بين الأمانة العامة للحكومة المغربية ونظيرتها الفرنسية	-	-	300 000	300 000	300 000
التوأمة المؤسساتية بين الأمانة العامة للحكومة المغربية ونظيرتها في الإتحاد الأوروبي	-	-	300 000	300 000	300 000
المواكبة التقنية من لدن SIGMA لمشاريع نشر القانون والولوج إليه	-	-	300 000	300 000	300 000
تنميط مشاريع البناء المتكررة	-	-	700 000	700 000	700 000
الرفع من قدرات المشترين العموميين	-	-	200 000	200 000	200 000
اليقظة و الذكاء القانونيين	-	-	1 400 000	1 400 000	1 400 000

تطوير وتعزيز أمن نظام المعلومات	-	-	6 000 000	6 000 000	6 000 000
دعم و قيادةالمهام	98 732 396	104 217 396	112 700 517	114 885 517	117 272 517
مساعدة للأعمال الإجتماعية	760 000	760 000	760 000	760 000	760 000
تكوين	360 604	360 604	288 483	288 483	288 483
توسيع وتجهيز مقرالكتابة العامة للحكومة	2 428 000	2 428 000	6 688 000	6 688 000	6 688 000

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات
121 : **تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة** مسؤول البرنامج : مدير الشؤون الادارية والمالية	هدف 1.121 : السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحق تأسيس الجمعيات	مؤشر 1.1.121 : متوسط مدة دراسة اللجنة المعنية لطلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي
		مؤشر 2.1.121 : متوسط مدة دراسة طلبات الاعتراف بالمنفعة العامة التي صاغتها الجمعيات وتقديمها إلى رئيس الحكومة لاتخاذ القرار
	هدف 2.121 : السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمهن المنظمة والهيئات المهنية	مؤشر 1.2.121 : متوسط مدة إصدار التراخيص لمزاولة المهن المنظمة
	هدف 3.121 : تحسين تكلفة و تدبير وظائف الدعم	مؤشر 1.3.121 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية
		مؤشر 2.3.121 : نسبة النجاعة المكتبية

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 121 : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة

1. مسؤول البرنامج

مدير الشؤون الادارية والمالية

2. المتدخلين في القيادة

- المديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية.
- مديرية الجمعيات.
- مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية.
- مديرية الشؤون الادارية والمالية.
- مديرية المطبعة الرسمية.
- اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

3. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.121: السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحق تأسيس الجمعيات

المؤشر 1.1.121 : متوسط مدة دراسة اللجنة المعنية لطلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	7	15	15	15	15	15	2024

- توضيحات منهجية

تقاس مدة الرد على طلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي بعدد الايام التي تفصل بين تاريخ الاستلام الفعلي للطلب و تاريخ إصدار القرار بالترخيص.

تحسب المدة المتوسطة على الشكل التالي:

مجموع الآجال التي تمت فيها دراسة طلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي/ العدد الاجمالي لطلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي التي تمت دراستها.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الجمعيات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تبقى مدة الرد على طلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي رهينة بمدى تفاعل وتجاوب كل القطاعات المتدخلة في هذا الشأن.

- **تعليق**

بغية تيسير حصول الجمعيات على التمويل، يتعين تحسين المواعيد النهائية لدراسة الطلبات المتعلقة بمنح التراخيص بالتماس الاحسان العمومي.

المؤشر 2.1.121 : متوسط مدة دراسة طلبات الاعتراف بالمنفعة العامة التي صاغتها الجمعيات وتقديمها إلى رئيس الحكومة لاتخاذ القرار

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
شهر	6	6	6	6	6	6	2024

- **توضيحات منهجية**

مدة دراسة طلبات الاعتراف بالمنفعة العامة هي المدة الزمنية المطلوبة لجمع المعطيات المتعلقة بطلبالاعتراف بصفة المنفعة العامة، والتشاور مع وزارة المالية والجهات الحكومية المعنية بأنشطة الجمعية قبل تقديم نتائج دراسة الطلب على نظر رئيس الحكومة.

يتم حساب المؤشر على النحو التالي:

مجموع الآجال التي تمت فيها دراسة طلباتالاعتراف بصفة المنفعة العامة / عدد طلبات الاعترافبصفة المنفعة العامةالتي تمت دراستها.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الجمعيات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تبقى مدة الرد على طلبات الاعتراف بصفة المنفعة العامةرهينة بمدى تفاعل وتجاوب كل القطاعات المتدخلة في هذا الشأن.

- **تعليق**

لا شيء.

الهدف 2.121: السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمهن المنظمة والهيئات المهنية

المؤشر 1.2.121 : متوسط مدة إصدار التراخيص لمزاولة المهن المنظمة

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	30	30	30	30	30	30	2024

- **توضيحات منهجية**

تقاس مدة إصدار التراخيص لمزاولة المهن المنظمة بعدد الايام التي تفصل بين تاريخ الاستلام الفعلي للطلب و تاريخ إصدار القرار بالترخيص.

تحسب المدة المتوسطة على الشكل التالي:

مجموع الآجال التي تمت فيها دراسة طلبات الترخيص لمزاولة المهن المنظمة / العدد الاجمالي لطلبات الترخيص لمزاولة المهن المنظمة التي تمت دراستها

- **مصادر المعطيات**

مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تبقى مدة الرد على طلبات الترخيص لمزاولة المهن المنظمة رهينة بمدى تفاعل وتجاوب كل القطاعات المتدخلة في هذا الشأن.

- **تعليق**

لا شيء.

الهدف 3.121: تحسين تكلفة و تدبير وظائف الدعم

المؤشر 1.3.121 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	2	2	2	2	2	2	2024

- **توضيحات منهجية**

طريقة حساب المؤشر هي كالتالي:

عدد الموظفين العاملين بقسم الموارد البشرية/ العدد الاجمالي لموظفي الامانة العامة للحكومة.

- **مصادر المعطيات**

قسم الموارد البشرية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا شيء.

- **تعليق**

يتعين أن يأخذ تطور مؤشر نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية منحى تنازليا.

المؤشر 2.3.121 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	6 513	6 465	6 465	6 513	6 513	6 513	2024

- **توضيحات منهجية**

طريقة حساب المؤشر هي كالتالي:

إجمالي نفقات المكتبيات/ عدد المكاتب

- **مصادر المعطيات**

قسم الميزانية والمعدات

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا شيء.

- **تعليق**

لا شيء.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 10 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	76	25	101	24,05
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	67	36	103	24,52
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	131	85	216	51,43
المجموع	274	146	420	100

- جدول 11 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	274	146	420	100
المصالح اللاممركزة	0	0	0	0
المجموع	274	146	420	100

- جدول 12 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	0	0	0	0
جهة الشرق	0	0	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	0	0	0	0
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	0	0	0	0
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	100

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 13 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2022 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	86 779 000	420
المناصب المحذوفة	215 409	8
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	3 990 800	30
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	1 237 379	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	91 791 770	442
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	1 086 230	
نفقات الموظفين المتوقعة	92 878 000	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 121 : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة

+ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : دعم المهام**

خصص الغلاف المالي لهذا المشروع لتغطية مصاريف التعويضات الخاصة بأعضاء الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

- **مشروع 2 : تجويد حكامة الطلبيات العمومية**

يتكون هذا المشروع من خمس مشاريع أخرى:

دعم المهام

معالجة الاستشارات والشكايات

دعم اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية من طرف البنك الافريقي للتنمية

تنميط المشاريع المتكررة

الرفع من قدرات المشترين العموميين

- **مشروع 3 : إعلان التفاهم بين الأمانة العامة للحكومة المغربية ونظيرتها الفرنسية**

خصص الغلاف المالي لهذا المشروع لتغطية مصاريف التكوينات والاستقبالات التي سيتم تنظيمها في إطار الأنشطة المبرمجة في اتفاقية الشراكة مع الأمانة العامة للحكومة الفرنسية، وكذا مصاريف تبادل الزيارات بين الطرفين.

- **مشروع 4 : التوأمة المؤسساتية بين الأمانة العامة للحكومة المغربية ونظيرتها في الإتحاد الأوروبي**

خصص الغلاف المالي لهذا المشروع لتغطية مصاريف التكوينات والاستقبالات التي سيتم تنظيمها في إطار التوأمة المؤسساتية بين الأمانة العامة للحكومة ونظيرتها بالاتحاد الاوروبي، وكذا مصاريف تبادل الزيارات بين الطرفين.

- **مشروع 5 : المواكبة التقنية من لدن SIGMA لمشاريع نشر القانون والولوج إليه**

خصص الغلاف المالي لهذا المشروع لتغطية مصاريف التكوينات والاستقبالات التي سيتم تنظيمها في إطار الأنشطة المبرمجة في اتفاقية الشراكة مع sigma (منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية- الإتحاد الأوروبي)، وكذا مصاريف تبادل الزيارات بين الطرفين.

- **مشروع 6 : تنميط مشاريع البناء المتكررة**

خصص الغلاف المالي لهذا المشروع لتمويل الدراسات المتعلقة بإحداث نظام لتنميط المشاريع المتكررة، خاصة في قطاعي التربية الوطنية والصحة. ويتعلق الأمر بتوفير مساعدة تقنية من خلال الاستعانة بخبراء خاصة في ميدان الهندسة المدنية، من أجل وضع تصاميم مرجعية لمختلف أنواع مباني المؤسسات التعليمية والصحية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية.

- **مشروع 7 : الرفع من قدرات المشترين العموميين**

خصص الغلاف المالي لهذا المشروع لتمويل الدراسات المتعلقة بتطوير برنامج يهدف إلى الرفع من قدرات المشترين العموميين، وفي نفس السياق سيتعزز هذا المشروع بتنظيم تكوينات بشراكة مع مؤسسات وطنية ودولية من أجل خلق جيل جديد من المشترين العموميين، قادرين على ضبط قواعد الشراء الناجع.

- **مشروع 8 : اليقظة و الذكاء القانونيين**

خصص الغلاف المالي لهذا المشروع لاقتناء وإرساء نظام معلوماتي متطور يخول للأمانة العامة للحكومة تطوير دورها في مجال اليقظة والذكاء القانونيين.

- **مشروع 9 : تطوير وتعزيز أمن نظام المعلومات**

خصص الغلاف المالي لهذا المشروع لملاءمة النظام المعلوماتي للأمانة العامة للحكومة مع مقتضيات التشريع الخاص بالأمن السيبراني، وذلك طبقا للمقتضيات المرسوم رقم 2.21.406 الصادر بتاريخ15/07/2021 الذي ادرج قطاع التشريع الذي تشرف عليه الأمانة العامة للحكومة ضمن القطاعات ذات الأهمية الحيوية.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget

- **مشروع 10 : تعاون دولي**

يتكون هذا المشروع من ثلاث مشاريع أخرى:

إعلان التفاهم بين الأمانة العامة للحكومة ونظيرتها الفرنسية

التوأمة المؤسساتية بين الأمانة العامة للحكومة ونظيرتها في الإتحاد الأوروبي

المواكبة التقنية من لدن SIGMA لمشاريع نشر القانون والولوج إليه

- **مشروع 11 : دعم و قيادةالمهام**

تبلغ الاعتمادات المخصصة لهذا المشروع ما قدره 517 822 19 درهم. ويمثل البند المتعلق باكتراء المباني الادارية ، (**2.079.792** درهم) ،والبند المتعلق بمصاريف الأمن و الحراسة والتنظيف (3.180.000 درهم) والبند المتعلق بصيانة وإصلاح المباني الإدارية (1.700.000 درهم) من أهم البنود المكونة لهذا المشروع.

- **مشروع 12 : مساعدة للأعمال الإجتماعية**

يوضع هذا الغلاف المالي رهن إشارة جمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي الامانة العامة للحكومة.

- **مشروع 13 : تكوين**

الغلاف المالي المخصص للتكوين يتم توجيهه بالخصوص الى الرفع من كفاءات موظفي الامانة العامة للحكومة عبر تنظيم تكوينات في مختلف المجالات.

- **مشروع 14 : توسيع وتجهيز مقرالكتابة العامة للحكومة**

أطلقت الامانة العامة للحكومة ورش توسيع مرافقها، لتوفير ظروف العمل الملائمة لموظفيها. ويعتبر الغلاف المالي المخصص لاقتناء العتاد والبرامج المعلوماتية (2.000.000 درهم.) و أشغال التهيئة والإقامة (1.000.000 درهم) وأشغال تركيب شبكات الهاتف والمعلوميات (1.000.000 درهم) أهم جزء من هذا المشروع.